حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

عبد المنعم سعيد
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمـــــة

في الساعات الأولى من صباح الثاني من أغسطس 1992، قام العراق بغزو الكويت، وبهذا العمل فإنه بدأ واحدة من أهم عمليات التحول التاريخي في تاريخ المنطقة والعالم. وبعد هذا الحدث بأسبوع واحد، وفي اليوم الثامن من أغسطس، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب وجهه إلى الأمة قرار إرسال القوات الأمريكية للدفاع عن السعودية، وفي معرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة «عصر جديد» «ممتلىء بالوعد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب»[1]. وبعد ذلك في 11 سبتمبر 1990، وضع أربعة أهداف أساسية لإدارته لأزمة الخليج: الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الكويت، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، وحماية الرعايا الأمريكيين ـ وأضاف هدفا خامسا هو إقامة «نظام عالمي جديد»: «متحرراً من الخوف، ومن الإرهاب، قوياً في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم، غربا وشرقا، وشمالا وجنوبا، أن تنعم بالرخاء، وتعيش في تناغم»[2].

ومنذ هذا الإعلان فإن الحديث لم يتوقف عن «النظام العالمي الجديد»، وعن علاقته بحرب الخليج، وكان ذلك نوعاً من الإشهار لحقيقة تكونت عبر فترة طويلة من الزمن، فلم يحدث من قبل في التاريخ أن نظاماً أو عصراً جديداً قد بدأ لمجرد أن رئيس دولة ـ مهما كانت ثروتها أو قدرتها ـ يمكن أن يفعل ذلك بأمر «ملكي»، أو قرار «رئاسي»، وإنما ما يحدث دائما أن تغيراً هائلاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة كمية في البداية، ثم متسارعة كيفية في النهاية، ثم يأتي حَدَثٌ جَلَل ـ عادة حرب كبرى ـ ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنتقل البشرية من حالة إلى

القوة والنصر» أن «ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة» (هيكل، 1992 :55). أما الذين اعترفوا بوجود نظام عالمي جديد، فرأي البعض منهم من الإسلاميين أن هذا النظام لا يستهدف سوى الإسلام والمسلمين بتجاهل مشكلاتهم، ويسعى لتمزيق أراضيهم، والهيمنة عليهم، وجعل الإسلام «عدوا» بديلا عن الشيوعية، يستحق المواجهة والعدوان[3]. والقوميون العرب من جانبهم رأوا أن هدف النظام هو تمزيق «العروبة»، وتقويض دعائمها[4]. أما اليساريون العرب فلم يجدوا في هذا النظام سوى امتداد للقوة الاستعمارية الأمريكية في ظل الانفراد الأمريكي بالعالم بعد زوال الاتحاد السوفيتي[5]. ومن المدهش أن ليبرالياً عربياً أصيلاً مثل محمد عصفور لا يجد في النظام العالمي الجديد سوى «خديعة» لتغطية السيطرة الأمريكية على العالم[6].

وفي الحقيقة إن انتقاد «النظام العالمي الجديد» على المستويين: المفهومي والعملي لم يقتصر فقط على العالم العربي؛ ففي الغرب تعرض المفهوم للنقد الشديد من اليسار واليمين على السواء. فمن اليسار اتهم التعبير بالنازية والفاشية، وأن إقامة «نظام عالمي جديد» ارتبط دوما بالقوى التي تريد الهيمنة على العالم، وهذه المرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية[7]، ومن اليمين اتهم التعبير ـ وفق كلمات هنري كيسنجر ـ بالمثالية، والنزعة الأمريكية لوضع كل تطور تاريخي في إطار أخلاقي، خاصة بعد كل حرب من الحروب، وهو عادة ما يثير الكثير من التوقعات والآمال والطموحات التي ما تلبث أن تقود إلى مزيد من الإحباط واليأس[8]. وكما حدث في العالم العربي كان هناك من أنكر وجود نظام عالمي جديد كلية، وأن ما يحدث في العالم لا يزيد عن كونه نوعاً من إعادة الانضباط إليه[9].

ولكن ماذا يعني هذا المدعو «النظام العالمي الجديد» الذي أصبح أشبه بمولود نعرف اسمه، ولكن لا نعرف شيئاً عن ملامحه وخصاله، ويلوكه الصحفيون والشرّاح والساسة، وكل منهم يتحدث عن شيء مختلف تماماً، وعلى قدر جهدنا وجدنا سبع اجابات. أولى وجهات النظر، وأكثرها ذيوعاً، تبدأ من حقيقة الانهيار الحادث في الاتحاد السوفيتي، ومن ثمَّ فإن النظام الجديد يعني نهاية القطبية الثنائية التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، وبزوغ عالم القطب الواحد المسيطر: الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعبير السلام الأمريكي Pax Americana هو فحوى النظام وقلبه النابض[10].

الداخلة في النظام، ويكفل طريقة لتوقيع العقاب على الخارجين عليه، ولم تعد الدولة القومية وحدها هي مصدر السيادة والقانون والسلطة، ولكنه «المجتمع الدولي» الذي أصبح على الأقل شريكاً في شرعية على الجميع مراعاتها، والدفاع والذود عنها (Russett & Sutterlin, 1991).

وجهة النظر السادسة لا تستخدم تعبير «النظام العالمي الجديد»، وإنما تتحدث عن مرحلة «جديدة» للجنس البشري تتميز بالسيادة الأيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي على كل أشكال تنظيم السياسة والمجتمع في العالم. فمع هزيمة الشيوعية ونظم الحزب الواحد فإن التاريخ كما قال فوكاياما وصل إلى نهايته، لقد انتهت آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني، وما بقي أمامنا سوى تفاصيل من تناقضات وعراكات بسيطة، فقد استقر الأمر في النهاية للحضارة الغربية لكي تعيد إنتاج نفسها في هدوء على مستوى العالم، ومن يعرف، على مستوى الكون أيضاً (Fukuyamn, 1992; Rustow , 1990).

آخر وجهات النظر، فيما حسبنا ووجدنا، لا ترى في النظام العالمي الجديد «نظاماً» على الإطلاق. فانتهاء القطبية الثنائية ـ وهي الحقيقة الوحيدة موضع اتفاق الجميع ـ نزع عن العالم كل القواعد التي تعارف عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انتفاء القواعد فُتحت أبواب الصراعات المحلية والإقليمية وحتى العالمية. وما حدث في الخليج ويوغسلافيا مجرد إشارات، وتفتت القوة النووية السوفيتية بين جمهوريات متنافسة نذيرٌ بِشَرّ مستطير، إنه عالم، وفق كلمات العلامة ريفينال، يتميز بالغموض والاضطراب والقلاقل (Carpenter, 1991; Ravenal, 1991)[12].

من هنا يتضح أن وجهات النظر السبع تتباعد عن بعضها، ولا يعقل أن يكون العالم ذا قطب وأقطاب متعددة في نفس الوقت، أو يكون مكاناً للفوضى والقانون في اللحظة نفسها، وليس منطقياً أن نتحدث عن «نظام عالمي جديد» عند «نهاية التاريخ»، أو أن نرى اعتماداً متبادلاً وتفاعلات عابرة للقوميات تحت عباءة السيطرة والهيمنة أياً كان مصدرها قوة واحدة أو قوى متعددة.

إن هذا التضارب بين التعريفات المختلفة عقدته كثيراً التطورات الدولية المتسارعة التي أعقبت حرب الخليج، من سقوط الاتحاد السوفيتي وانفجاره، إلى مجموعة من الدول التي تعاني بدورها من انفجارات قومية وعرقية، مالبثت أن أصبحت ظاهرة في العالم كله، وإن كانت يوغسلافيا هي أبرز الأمثلة ظهوراً. كذلك

وكل ما هو خارج سيطرة الدولة وذو تأثير على العالم كله. النظام الدولي إذن هو جزء من النظام العالمي، ولعل هذا الانتقال في الحديث من النظام الأول إلى الثاني إنما يعني اشتداد ساعد عوامل يتزايد تأثيرها على حساب الدولة، وأحياناً كثيرة، رغماً عنها (سعيد، 1987 :13 -94)).

الالتباس الثالث يأتي مع كلمة «جديد» وهي كلمة محملة بالتفاؤل والأمل، فهي تقع عكس كلمة «القديم» وهو الأمر الذي انتفى حاله، وذهب وقته وزمانه، أما «الجديد» فهي كلمة براقة لا تعكس أمراً مختلفاً فقط عما سبق، وإنما شيئاً عابقاً بشوق الانتظار وروعة التميز، وأحلام الانعتاق. وهكذا فإنه حين تُضاف كلمة «الجديد» إلى النظام العالمي تولد تخيلات وأماني عن عالم أكثر عدلا ورحمة ومساواة بين البشر، وليس هناك أبعد عن الحقيقة من ذلك التصور. فمنذ فجر الإنسانية عُرفت الكثير من الأنظمة الدولية والعالمية، وليس بمقدور أحد أن يحدد أيّها أفضل، أو أكثر تحقيقاً لأماني الإنسان ورغباته. والأفضل للجميع عند محاولة فهم النظام الجديد أن يعلموا أنه مختلف، وأن هناك فروقاً في الجوهر من حيث العوامل والعناصر، وأدوات وأساليب التأثير في السابق، ولكن ينبغي ألا نقرر أنه أفضل أو أسوأ مما مضى، وليس معنى ذلك استبعاد ان كل نظام يحمل وعداً وعهداً حول غاياته، ولكن الوعود والعهود برهانها الواقع والتطبيق.

التباس رابع وأخير نشأ من التعبير كله «النظام العالمي الجديد». وهو التباس نشأ في الأدب العربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وحرب الخليج الثانية مؤدّاه أن هناك مخلوقاً جاء فجأة إلى عالمنا بمواصفات جديدة لم يعرفها عالمنا من قبل، ولكننا في الطبيعة نعرف أنه لا يوجد شيء يُخْلَقُ من عَدَم، ولم يعرف التاريخ مرحلة تأتي فجأة في كل مرة تكوّن الجديد في رحم القديم، وبقدر ما كان له من الجدة والتفرد فإنه حمل معه بعضاً من ملامح وخصائص ما سبق.

وإذا كنا نجحنا في مواجهة الالتباس المحيط بتعبير «النظام العالمي الجديد» فلنتقدم في محاولتنا للفهم خطوة أخرى، وقد لا يختلف أحد على أنه تعبير يصف ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد. وربما كان الأفضل لنا جميعاً أن نبدأ من حيث بدأنا دوماً في فهم أيّ نظام عالمي في الماضي السحيق أو البعيد أو القريب منا، حيث عوّدنا الشراح دوماً على أنه يمكن التعرف على النظام من خلال أربعة أبعاد: نمط سائد للتكنولوجيا، وبناء للقوة والسلطة، وقاعدة للأعمال والمهام والوظائف التي يريد النظام إنجازها، وأخيراً القيمة السياسية التي تعد وعداً للنظام أو الغاية التي يسعى إلى تحقيقها

تمثل أساساً النظام الغربي الرأسمالي الليبرالي، كما هو سائد في العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، إنها المنظومة التي تشمل قوى شمال أمريكا، وغرب أوروبا واليابان، ودول الباسفيك، والتي يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة الدولية والجات والجماعة الأوروبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفوق هؤلاء جميعاً توجد قمة الدول السبع الصناعية الكبرى تمثل أركان «حرب» النظام كله، ولا يقتصر الأمر على المؤسسات فقط، ولكن هناك أعصاب ودورات دموية تربط المنظومة ببعضها ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار (سعيد، 1987, 1991).

في هذا النظام فإن القوة والسلطة ليست موزعة حسب القدرات العسكرية وحدها، ولكن أيضاً وفقاً للقدرات التكنولوجية والاقتصادية. الولايات المتحدة قد يكون لها موضع قياديّ بفعل ناتجها القومي الاجمالي الذي تَعَدَّى خمسة تريليون دولار، ولكنه ليس موضعاً مهيمناً ومسيطراً بأي معنى. كما أن التنافس والتصارع داخل المنظومة كما يزعم البعض، لا يزيد في الحقيقة عن مشاحنات عائلية قد يعلو صوتها أحياناً، ولكنها لا تصل أبداً إلى الطلاق، وبالتأكيد ليس إلى امتشاق السلاح؛ لأنه ـ كما في الزيجات غير التَّعِسه ـ يتم التعامل معها من خلال المؤسسات، والتعاون، والحلول الوسط، والمساومة، وقوى السوق!! (Pierre, 1990; Romberg, 1987; Nacht, 1991).

الأمر المهم المميز للنظام الرأسمالي العالمي هو سعيه الدؤوب من أجل توسيع السوق، وتكثيف التعامل فيه، وهو الأمر الذي أصبح الآن مُتاحاً كما لم يحدث في التاريخ من قبل بفعل الثورة الصناعية الثالثة، هذا السعي يقوم بتحطيم القوة والسلطة الذي مثلته «الدولة الاشتراكية» في أنقى صوره، ويضعف الدولة الرأسمالية ذاتها من خلال قوى التخصيصية Privatization Deregulation، ورفع يد الحكومة عن الناس والمجتمع والسوق (Hauke, 1987; Vernon, 1988).

ومن الطبيعي أن تغيراً في بناء السلطة والقوة في العالم، لابد وأن يعني قائمة أعمال جديدة تمثل اهتمامات العالم ومهامه. وبينما كانت الموضوعات التي سادت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الحرب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح ومحاولات ضبط التسلح، فإن موضوعات النظام الجديد هي اقتصادية في الأساس؛ فأمور مثل البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق المال وحواجز وحوافز التجارة والاستثمار هي موضوعات اليوم، وإلى جوار الموضوعات الاقتصادية توجد

والمسموعة والمطبوعة وشبكات الكمبيوتر وأسواق المال والخطوط التليفونية.. ألخ.

النتيجة الثانية والمهمة، والتي تفرعت بدورها عن الثورة الصناعية الثالثة، هي أن الإنسان الفرد أصبح يستطيع التعامل بمفرده مع العالم كله مباشرة، وليس من خلال حكومة أو دولة أو من خلال الفاكس، أو شركة السياحة، أو التليفون أو طبق الاستقبال التلفزيوني. وإذا كان ممكنا أن يحمل الانسان بطاقة ائتمان ويستخدمها بنفس الطريقة في جميع عواصم العالم فإن الحاجة إلى الدولة ونقودها أصبح أقل حدة من قبل، اللهم إلا إذا كانت تلبي حاجة معنوية تسمى الهوية، وإذا كان الفرد، والهوية النفسية والعاطفية التي يندرج تحتها يمكنه التعامل مع العالم مباشرة دون وسيط فإنه لم يعد مسوغاً البقاء داخل اتحادات مصطنعة لا تكن الشعوب فيها كثيراً من الود لبعضها البعض. وهكذا انفجرت كل الدول المركبة «الاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، أثيوبيا» أو تتطور سلمياً نحو المزيد من الاستقلالية لوحدات سياسية صغيرة (كويبك في كندا، سلوفانيا في تشيكوسلوفاكيا، كورسيكا في فرنسا، الباسك في أسبانيا، سكوتلندا في بريطانيا، الشمال الصناعي في ايطاليا، الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ما يسمى بالفيدرالية الجديدة،.. الخ). وهكذا فإن حركة التاريخ تبدو وكأنها تسير وفق قانون منتظم له شقان: وحدات اقتصادية واسعة، وسوق ممتدة كلما أمكن، ووحدات سياسية أصغر فأصغر، ولم تكن مصادفة ان قمة ماستريخت (1991) التي وضعت الأساس للوحدة الأوروبية توصلت بسهولة نسبية إلى وضع تاريخ لتوحيد العملة الأوروبية، ولكنها لم تستطع التوصل إلى شيء ملموس في الاتحاد السياسي. وفي بلجيكا، حيث مقر الجماعة الأوروبية نجح في الانتخابات وفي ذات العام أحزاب تدعو إلى تقسيم البلاد، ورفض الشعب الدنماركي الموافقة على الاتفاقية لأن فيها شُبْهَة القضاء على هوية الدنمارك السياسية[15].

النتيجة الثالثة للنظام العالمي الجديد أنه وضع قيوداً على فكرة «السيادة»، والتي كانت تعني السلطة المطلقة للدولة على أراضيها وشعبها. فالدولة لم تعد حُرّةً في فرض النظام الاقتصادي الذي تريده، وبغير شبكات التجارة والاعتماد المتبادل، وقيود وفروض صندوق النقد الدولي، وأسواق المال العالمية، فإنه لم يعد ممكنا أو متاحا أن تختار الدولة نظاما اقتصاديا اشتراكيا، أو اقتصاديا مركزيا يعتمد على الدولة وسطوتها، وإلا تعرضت للعزلة والخنق التدريجي، ولم يعد ممكنا أن تختار الدولة نظاما سياسيا يقوم على حكم الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة أو السلطة العسكرية. فبغير شبكات الاتصال العالمية، وحركات ومنظمات حقوق الانسان الرسمية من خلال

جزء مهم من النظام، ولكنها ليست النظام العالمي الجديد، وكما تؤثر فيه تتأثر به. وما بين ميلاد النظام، وانتهاء عملية التكيف المصاحبة له، وميلاد المؤسسات التي سوف تنظم عمله، والتي لا نعرف على وجه الدقة ما هي؟، وكيف تعمل؟، سوف يكون دورها ظاهراً بارزاً، ولكنه مرهون بإتمام عملية التحول، وشمول النظام للعالم بأسره. وهي مسألة سوف تستغرق بعض الوقت، وليس بمقدور أحد أن يعرف اللحظة التي عندها يتزن النظام ويستقر، وقد لا نعرف ذلك أبداً؛ لأن في كل لحظات التاريخ التي استقر عندها نظام كانت هي اللحظة نفسها التي عندها يكون نظام آخر قد تَمّ إخصابه في رحم الزمن..، وذلك هو جدل التاريخ.

حرب الخليج

استنادا إلى «النموذج» السابق للنظام العالمي الجديد، والنتائج المترتبة عليه، نستطيع أن نتفهم بشكل أفضل حرب الخليج الثانية من حيث أسبابها ومسارها، والنتائج المترتبة عليها على الوجه التالي:

أولاً: إن قيام العراق بغزو الكويت، وضمها كان في حقيقته محاولة لفرض أفكار نظام قديم على النظام العالمي الجديد، فبينما كان مقبولا من قبل قيام دولة بضم دولة أخرى أصغر بالقوة المسلحة استنادا إلى دعاوى استعمارية أو قومية، فإن النظام الجديد لا يسمح بذلك اللهم إلا من خلال وسائل سلمية وطوعية (حالة ألمانيا). وربما كان الأمر الأهم أن النظام الجديد يميل أكثر إلى الوحدات السياسية الأصغر، طالما أنها قادرة اقتصاديا واتصاليا على التعامل والتفاعل والتكامل الاقتصادي، إقليميا وعالميا، ولذا فإنه لم تكن مصادفة أن دولا صغيرة مثل سنغافورة، وتايوان، ولوكسمبورج، وسويسرا، والنمسا، وحتى مدينة صغيرة مثل هونج كونج يمكن أن تلعب دورا متزايدا في العالم نتيجة قدراتها الصناعية أو المالية أو التجارية، وقد كانت الكويت على صغرها جزءاً من هذا التحول في النظام العالمي؛ ففضلا عن كونها إحدى الدول المهمة المنتجة للنفط، وعضواً مهماً في الأوبك، فإنها أيضا كانت فاعلة في أسواق المال والاستثمارات العالمية، والتي بلغت ما يزيد على مائة مليار دولار. هذا التواجد «العالمي» للكويت جعلها قادرة من جانب على إقامة أكبر تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية، والأهم من جانب آخر ـ أن الدولة الكويتية نفسها استمرت رغم فقدانها للأرض في تقديم الرعاية لشعبها من جميع النواحي (إعاشة، خدمات، تعليم، صحة)، ولعلها المرة الأولى في التاريخ التي تحدث فيها هذه

المفوض «بحماية» نفط الخليج بالنسبة للعالم الغربي، في لقاء له مع جوزيف ويلسون القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد يوم 9 أغسطس 1990 (هيكل، 1992: 441-444)، ولكن المنطق الذي عرضه كان ينتمي كلية إلى النظام العالمي القديم القائم على تقسيم مناطق النفوذ، وعقد الصفقات وتوكيلات الحماية، في الوقت الذي يسعى فيه النظام العالمي الجديد إلى التدفق الحر لعناصر الإنتاج، بما فيها الطاقة ـ دون حواجز أو موانع سياسية أو اقتصادية.

ثالثاً: إن الثورة الصناعية الثالثة وجدت في حرب الخليج فرصة إشهار وإعلان وتطبيق، فمن الناحية الإعلامية والاتصالية فإن ذيوع المعرفة عن النظام العراقي وممارساته من خلال النشر الواسع لتقارير منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الانسان الأخرى، كانت أحد الأسباب التي أدّت إلى عزلة العراق الدولية، وساهمت في بناء التحالف العالمي المضاد للعراق واحتلالها للكويت، وبعد الغزو العراقي للكويت فإن ثورة الاتصالات العالمية نقلت الأزمة كلها إلى العالم، ولعبت شبكات التلفزيون العالمية ـ خاصة شبكة CNN ـ دوراً مهماً في نقل وقائع الأزمة والاتصالات السياسية والدبلوماسية حولها ، وأخيراً الحرب ذاتها بطريقة لم تحدث من قبل في الأزمات الدولية[18].

وبالإضافة إلى ثورة الاتصالات الكبرى التي جعلت أزمة حرب الخليج «عالمية» بالمعنى الحرفي للكلمة، فإن الثورة في مجالات التسليح والتخطيط والعمليات العسكرية جعلت حرب الخليج أكثر الحروب المتقدمة تكنولوجيا في التاريخ، وكانت الثورة الصناعية الثالثة حاضرة في مجال المراقبة والإنذار والقيادة والتتبع باستخدام الأقمار الصناعية، وطائرات الأواكس لأول مرة في معارك حربية حقيقية. ولأول مرة تمكن القادة العسكريون من الحصول على معلومات في وقت حدوث الحدث On time. كما استخدمت أسلحة التوجيه عالية الدقة «صواريخ توماهوك على سبيل المثال» في العمليات العسكرية، وقد ساهم هذا الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا الثورة الثالثة في تقليص زمن الحرب، وتخفيض الخسائر البشرية والمادية إلى أقصى حَدّ ممكن[19].

رابعاً: إن القوى التي ساهمت في التحالف الدولي المناصر للكويت كانت هي القوى الممثلة للقطب الرأسمالي الليبرالي الواحد في النظام العالمي الجديد، ورغم أن الولايات المتحدة كانت لها القيادة وتحملت العبء الأكبر من الناحية

الدول	التعهدات	الاستلام		
		نقداً	عينية	المجموع
السعودية	16,839	12,002	4,001	16,003
الكويت	16,057	16,015	43	16,058
الإمارات	4,088	3,870	218	4,088
اليابان	10,012	9,437	571	10,008
ألمانيا	26,572	5,772	683	6,455
كوريا	355	150	101	251
دول أخرى	24	7	22	29
المجموع	53,952	47,254	5,639	52,893

وكما هو واضح من الجدول فإن الدول الرئيسة في المساهمات المالية (السعودية، الكويت، الامارات، اليابان، المانيا، كوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة) هي الدول الرئيسة ـ بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا اللتين ساهمتا في العمليات القتالية ـ في المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، وهي القوى الرئيسة في أسواق المال العالمية. كذلك فإن الدول السبع الصناعية الكبرى ـ التي تعقد قمة سنوية تمثل هيئة أركان حرب القطب العالمي الواحد الجديد ـ كلها شاركت في التحالف الدولي سواء بالمشاركة في الحصار البحري، أو المعارك الجوية والبرية أو التمويل.

خامساً: إن حرب الخليج أظهرت إلى جانب بعدها السياسي والعسكري المتمثل في عمليات تحرير الكويت مجموعة من القضايا التي أصبحت في صدارة قائمة الأعمال الجديدة للنظام العالمي، وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة، وجعلها قضية أمنية بالدرجة الأولى؛ فقد قام العراق بضخ ما بين ستة وثمانية آلاف برميل من النفط إلى مياه الخليج، كما أنه قام بإشعال النار في 732 بئراً نفطياً. وكلاهما مثل كارثة بيئية بكل المقاييس لكل الدول المطلة على الخليج، مما استدعى تعاونا دوليا من أجل مواجهتها والتقليل من آثارها[23].

(5) حسين فهمي «سقطت الأقنعة عن وجه النظام العالمي الجديد»، الأخبار (القاهرية) 1992/5/4ص6.

(6) محمد عصفور، «خديعة النظام العالمي الجديد!!» الوفد 1992/6/10ص3.

(7) James Walsh, "Global Beat" Time International, April 1, 1991, pp. 20-25.

(8) هنري كيسنجر «النظام العالمي الجديد»، الشرق الأوسط 1992/12/1 مترجمة عن لوس أنجلوس تايمز.

(9) Flora Lwis, "A More Orderly World, Not a "New World Order" International Herald Tribune 18/2/1991.

(10) أنظر Lawrence Freedman, "The Gulf War and the New World Order", Survival V. XXXIII (May/June 1991), pp. 197-198: Stanly Hoffman, "The Case For Leadership", Foreign Policy, no. 81 (Winter 1990-91). pp. 20-38; Paul H. Hitze "America: An Honest Broker, Foreign Affairs. V. 69 (Fall 1990), pp. 1-14; Zbigniew Brezezniski, "Selective Global Commitment", Foreign Affairs, V, 70 (Fall 1990) pp. 10-20; ISS, America's Role in aChanging world", Part 1, A delphi Papers, (Winter 1990-91); and Joseph Fitchett, "Pax Americana" , International Herald Tribune, 12 June 1991,P.1.

(11) أسامة الباز، «مقولة القطب الواحد بين الوهم والحقيقة»، الأهالي، 1991/9/4، ص 5؛ محمد عرفة « من يملك القرن القادم؟!»، الراية 1992/4/29؛ هنري كيسنجر «حلف أطلس أوروبي»، الشرق الأوسط 1992/3/12ص13، بالاتفاق مع لوس أنجلوس تايمز.

(12) جميل مطر، «قيادة العالم.. والنظام العالمي الجديد»، الأهرام 1992/5/8ص7.

(13) U.S. Information Service, President George Bush, Speecaht Air University, Maxwell Air Force Base, 13 April 1991.

(14) هيئة الاستعلامات الأمريكية، خطاب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أمام نادي الصحافة في برلين، 1989/12/12.

Eugene J. Mcallister "A U.S Perspective On EC- 92", Economic Impact (Nov. 4, 1989) pp. 17-21.

(15) حسن أبو طالب، «علاقات اليابان بالجماعة الأوروبية»، السياسة الدولية، العدد (99) يناير 1990 ص ص 132-136.

Scott Sullivan, "Europe: At the Cross Roads", Newsweek, December 9, 1991, Scott Sullivan, " Europe, The Danish Dilemma", Newsweek June 15, 1992.

(16) بالنسبة للكويت أنظر Meed, Special Report: Kuwait, 17 May 1991, PP III-XXVI.

وبالنسبة للعراق أنظر عبد المنعم سعيد، «هيكل وحرب الخليج – الأزمة: الحقيقة

1987 Prospects for Privatization.
New York: The Acadamy of Political Science.

Keohane, R. & Nye, J.
1977 Power & Interdependence: World Politics in Transition: Boston: Little Brown.

King, A & Schneider, B.
1991 "The First Global. Revolution." A Report by the Club of Rome, (Rome: The club of Rome).

Nacht, M. "The United States & Japan: Building a New Relationship."Current History. 90: 149-151.

Nye. J.
1990 "The Changing Nature of World Power" Political Science Quarterly. 91: 177-192.

Parsons, T. & Shils, E. (eds).
1962 Towards General Theory of Action New York: Harper & Row.

Pierre, A.
1990 "The United States & The New Europe" Current History. 89. 353-356.

Ravenal, E.
1991 "The Case For Adjustment" Foreign Policy. 81: 3-19.

Romberg, A.
1987 "The United States & Japan: changing Societies in a changing Relations". New York: Council on Foreign Relations.

Russett, B & Sutterlin, J.
1991 "The U.N in a New Wold Order" Foreign Affairs. 70: 69-83.

Rustow, D.
1990 "Democracy: A Global Revolution" Foreign Affairs. 69: 76-91.

Snyder, G. & Diesing, p.
1977 Conflict among Nation. Princeton, New Jersy: Princeton University Press.

Vernon, R. (ed).
1988 The promise of privatization. New York: council on Foreign Relations.

THE GULF WAR AND THE NEW WORLD ORDER

Abdel Almunem Said

This study tries first to develop a "Model" of the new world order. A set of characteristics were designed to differentiate it from the previous order. The second part of the paper examines that "Model" in-relation to the Gulf War. This examination provides us with an understanding of the causes and consequences of the Gulf war.